

للسلطة النافذة على الظفافة المادمة تكليف المخالف إزالة أسباب المخالفه  
على نفسه وتحت مسئوليتها المددة التي تعيها له، إلا فامت بذلك على نفسه وتحت  
مسئوليته وحصلت التفقات التي تحملها في هذا الفرض بالطريق الإداري»  
مادة ٣ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة (٢٩) من القانون رقم  
١٥٩ المشار إليه تنصها الآتي :

«ومع ذلك يجوز لوزير الشئون البلدية والقروية بعد أخذ رأى المجلس  
القروي بالنسبة للقرى والمجلس البلدي بالنسبة للدن أن يقرر سر يان حكم  
هذا القانون على أحياه دون أخرى في المدن أو القرى حسب الأحوال».

مادة ٤ - هل الوزرا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بقرار الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٢٧٢ (٢٠ مايو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (١٠٠ ح)

وزير المواصلات (بالإياتية) رئيس مجلس الوزراء  
فائد جناح حسن ابراهيم جمال عبد الناصر حسين بكاشي (١٠٠ ح)

وزير الأوقاف وزير العمل وزير الصحة العمومية  
احمد سعد الباقوري احمد حسني نور الدين طران

وزير الزراعة وزير الخارجية وزير الدولة  
عبد الرحيم صدق محمود فوزي نجح وضوان

وزير الشئون البلدية والقروية  
فائد جناح عبد الطيف محمد البندارى

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان  
صلاح الدين مصطفى سالم صالح (١٠٠ ح)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية  
ذكى ماجي الدين بكاشي (١٠٠ ح) احمد عيد الشرباصى

وزير الحربية وزير الشئون الاجتماعية  
حسين الشافى بكاشي (١٠٠ ح) كمال الدين حسين صالح (١٠٠ ح)

وزير المعارف العمومية وزير الدولة لشئون رياضة الجمهورية  
محمد عوض محمد فائد جناح حسن ابراهيم

وزير المالية والاقتصاد وزير التموين وزير التجارة والصناعة  
عبد الحميد الشريف جندى عبد الملك حسن مرعي

## قانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن  
نظف المباني والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع  
ونقل القمامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعلل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة المباني والطرق  
والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة  
وعلل ما أرائه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية وموافقة رأى مجلس  
الوزراء

### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة (٤) من القانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٣ المشار إليه تنصها الآتي :

«ولا يسرى هذا الحظر على أحياه المدينة أو القرية التي يصدر باستثنائها  
قرار من المجلس البلدي أو القرى حسب الأحوال».

مادة ٢ - يبدل بال المادة (٢٦) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣  
ما ذكر النص الآتي :

ـ «مادة ٢٦ - كل عائلة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة  
له إذا وقعت في مدينة ينائبها برئاسة لا تقل عن مائة قرش  
ولا تتجاوز سبعمائة قرش وبالجنس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد  
على شهر أو بإحدى هاتين القوتيين .

ـ ويناقب مرتكب المخالفه إذا وقعت في قرية برئاسة لا تقل عن ٢٥  
قرشاً ولا تزيد على مائة قرش وبالجنس مدة لا تجاوز زايدها أو يعادى  
هاتين القوتيين .

ـ وفي حالة مخالفه المادة السابعة تحكم المحكمة فضلاً عن المقدرات المقررة  
ـ بمصادرة العربة أو السيارة أو وسيلة النقل الأخرى بما فيها من ثانويات .